شرح جمل الزجاجي

المنسوب إلى ابن هشام المتوفى سنة (٧٦١هـ)

تحقيق علي محسن عيسى مال الله

عبدالله بن حمد الدايل

أستاذ مساعد

ورئيس قسم اللغة العربية

كلية المعلمين – الرياض

شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق ؛ علي محسن عيسى مال الله ٠– بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

لست بصدد الحديث عن أمر نسبة الكتاب إلى ابن هشام فنسبته إليه مشكوك في صحتها؛ إذ أكَّد علي فودة نيل، يرحمه الله، بأدلَّة مقنعة أنَّ الكتاب ليس لابن هشام؛ بل هو «لقيط دُعِيَ لغير أبيه» (١) .

قال علي فودة – يرحمه الله – : «وقد صحّ عندي أنَّ هذا الشرح ليسَ لابن هشام، بأدلة في طليعتها ما قام على دراية بأسلوب ابن هشام، ومصطلحاته النحوية، وطريقة علاجه لمباحث كثيرة في كتبه المعروفة له – بها قصور مخلّ بالشرح المذكور. وفي طليعتها أيضًا ما استُمدَّ من الوقوف على أمور وردت بالشرح المذكور، الصواب عند ابن هشام خلافها، ومن استقصاء لنقده للزَّجَّاجيّ فَي عدد من المسائل خلا عنه الشرح المنسوب إليه» (٢) .

وأشار إلى أنَّ المراجع القديمة لم تذكر هذا الشرح ضمن مؤلفات ابن هشام، وأنَّ صاحب هذا الشرح قد تابع الزجاجي، ولم يناقشه في شيء خلاف المعهود عن ابن هشام، وأنَّ الإعراب في هذا الشرح عني بالأمثلة البسيطة السهلة، وهو أمر لم يُعْهد عند ابن هشام (٣) .

فهذه الأدلة تنفي نسبة الكتاب إلى ابن هشام بيد أنِّي هنا سأتحدَّث عن نقد تحقيق الكتاب؛ إذ التحقيق لذاته يُعَدُّ عملاً علميّاً قابلاً للتقويم، وقد زيَّن لي ذلك تفشّي الأخطاء الشكليّة والمنهجيَّة التي وقع فيها المحقق مما يبعث على الدهشة والاستغراب . وقد قمت بقراءة هذا الكتاب قراءة متأنِّية فاحصة مدوِّنًا ما يقابلني فيه من أخطاء سواء أكانت شكليّة أم منهجيَّة . والكتاب الذي بين يديَّ من القطع المتوسط، ويقع في أربع مئة وثمان وثمانين صفحة وتولَّى طباعته عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

وكنت اقتنيت نسخة من هذا الكتاب منذ خمسة أعوام تقريبًا، وقد قمت بقراءتها، ولاحظت كثرة الأخطاء فيها، واستوقفني سوء ترتيب العناوين فالكتاب مليء بالأخطاء حتى إنه ليصعب حصرها، وأكثر هذه الأخطاء يتحمل أمرها المحقق، إذ أرى أنَّ من يتصدَّى للتحقيق يجب عليه أن يكون مستوعبًا لقواعده ومستفيدًا من خبرات السابقين له . وتحقيق كتب النحو والصرف يحتاج جهدًا خاصًا، إذ يلزم المحقق أن يتأكد من صحة النص وصحّة القاعدة، ويراجع أمهات الكتب في هذا الفن لاستجلاء النص والتأكد من صحته، وعليه أن يحرص على تحرير النص مضبوطًا بالشكل، إذ للضبط وزن كبير في الدراسة النحوية والصرفيَّة فلا عذر للمحقق إن ترك أمر الضبط بالشكل إلى الطابع وغفل عنه .

وقد اعتمد المحقق في تحقيقه للكتاب على نسخة

مصوَّرة في معهد المخطوطات العربية في القاهرة برقم [٧٢ نحو] وهذه النسخة المصوَّرة مأخوذة من المخطوطة الوحيدة الموجودة في مكتبة الأحمدية في حلب برقم [٩٧٦] كما يقول المحقق . وقد بحثت عن المخطوطة نفسها كي تسهِّل عليَّ أمر نقد التحقيق، فلم أعثر عليها، وحاولت الحصول على صورة الأصل المحقَّق، فلم أستطع غير أني عقدت العزم على نقد التحقيق مستعينًا بالله أولاً ثم بالمصادر والمراجع التي من أهمها :

كتاب سيبويه، والجمل في النحو للزجاجي لكون الكتاب - موضوع الدراسة - شرحًا للجمل في النحو للزجاجي .

ومهما يكن من أمر فسأحصر نقدي للتحقيق في ثلاثة جوانب وهي :

١ - الأخطاء الفنية، وتشمل : علامات الترقيم، وعناوين الموضوعات، وتقسيم النص إلى فقرات، وإهمال ضبط النصوص، ونحو ذلك .

٢ - أخطاء الشروح والتعليقات التي وقع فيه المحقق .

٣ - الأخطاء في قراءة النص وضبطه .

فالهدف من هذا البحث هو استجلاء هذه الأخطاء ليحذرها الكتَّاب عامّة والمحققون خاصة .

أسأل الله العون، وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكَّلت وإليه أنيب .

أولاً - الأخطاء الفنية :

١ - علامات الترقيم :

أ - إهمال علامات الترقيم

كثيرًا ما يهمل المحقق علامات الترقيم فمعظم سطور الكتاب يخلو منها، يظهر ذلك جليّاً لمن يتصفح الكتاب فالمحقق لا يعير هذه العلامات اهتمامًا (١) . ونجده في بعض الأحايين يلتزم ببعضها . ومن أمثلة إهماله علامات الترقيم ما جاء في ص٩٢، السطر الأول إذ جاء ما نصُّه :

«(باب الإعراب)

باب خبر ابتداء مضمر كأنه قال : هذا باب الإعراب خفض بإضافة باب إليه، وسقط التنوين للإضافة والإعراب هو البيان . . . » انتهى .

فالمحقق قد أهمل علامات الترقيم، ولو حرص عليها لأثبتها كما يأتي :

«(باب الإعراب)

«باب» خبر ابتداء مضمر ؛ كأنَّه قال : هذا بابٌ .

«الإعراب» خفض بإضافة «باب» إليه، وسقط التنويع للإضافة و«الإعراب» هو البيان . . .

ولا شك أنَّ إهمال علامات الترقيم يجعل المعنى ملبسًا . ونجده - وإن التزم ببعض علامات الترقيم - يهمل أكثرها، نلحظ ذلك ابتداءً من المقدمة (ص٧) حتى آخر صفحات الكتاب .

ب - سوء استعمال علامات الترقيم :

- جاء في ص٨٣، سط٤ مانصُّه :

« الباء : في بسم زائدة وهي من حروف المعاني التي تخفض، فلانًا» . فالمحقق هنا استعمل النقطتين والفصلة في موضعين لا يصلحان لهما .

والصواب : «الباء في "بسم" زائدة، وهي من حروف المعاني التي تخفض فلانًا» انتهى .

«فلانا» هكذا في المطبوع وفي النفس من هذه الكلمة شيء، ولا أدري ما صواب هذه الكلمة في المخطوط ؟ لعجزي عن الاطلاع عليه، أو الحصول عليه من مصدره .

- جاء في ص١١٩، سطر ٢ مانصُّه :

«الأسماء التي يؤكد بها للواحد، المذكر، كله، ونفسه، وعينه وأجمع، وأكتع، وللاثنين، كلاهما، وأنفسهما وأعينهما، وأجمعان وأكتعان يجوز عند الكوفيين، والجمع، كلهم، وأنفسهم، وأعينهم، وأجمعون أكتعون وللواحدة المؤنثة : كلها، ونفسها وعينها . . . » انتهى .

وصواب الفقرة أن تكون : «الأسماء التي يؤكَّدُ بها للواحد المذكَّر : كلّه، ونفسه، وعينه، وأجمع، وأكتع.

وللاثنين : كلاهما، وأنفسهما، وأعينهما، وأجمعان، وأكتعان يجوز عند الكوفيين.

والجمع : كلُّهم، وأنفسهم، وأعينهم، وأجمعون أكتعون.

وللواحدة المؤنَّثة : كلُّها، ونفسُها، وعينُها...» انتهى.

ويلحظ أنَّ المحقق هنا يستعمل «الفصلة» في المواضع الصالحة لاستخدامها وغير الصالحة.

وسوء استعمال علامات الترقيم فاشٍ في الكتاب، وقد أدّى ذلك إلى التباس المعنى.

٢ - سوء تنسيق الفقرات :

- جَعْلُه الكلام في صورة المستأنف وهو تابع لما قبله؛ إذ ورد في ص٨٥، سطر ١٠ وهو يتحدَّث عن إعراب «هذا بابُ أقسام الكلام» ما نصُّه :

«وفتحت ألف أقسام لأنها ألف قطع وهي ألف جمع لأن أقسامًا جمع قسم مثل عدل وأعدال وحمل وأحمال، الكلام خفض بإضافة.

أقسام إليه وهو معرفة بالألف واللام في أوله...» انتهى.

والصواب وصل الكلام وحذف النقطة بعد كلمة «بإضافة» ليكون الكلام : «... الكلام : خفض بإضافة أقسام إليه وهو معرفة بالألف واللام في أوله...» وليس هناك ما يسوِّغ الاستئناف بكلمة «أقسام» ؛ لأنَّ الكلام الذي قبلها لا يستغني عنها فهي تابعة له.

ومثل ذلك ما جاء في ص١٢٦، سطر ٢١ (الكلام عن إعراب : زيد منطلق ظننت) والنص : «فزيد : ابتداء. ومنطلق خبر وظننت : ملغاة. ويقع في موضع المفعول الثاني من هذه المفاعيل.

الفعل الماضي مثل قولك : (ظننت زيدًا قام) : فقام فعل ماضٍ في موضع المفعول الثاني..." انتهى.

والصواب : "فـ«زيدٌ" : ابتداء، و"منطلق" : خبر، و"ظننتُ" : ملغاة.

ويقع في موضع المفعول الثاني من هذه المفاعيل : الفعل الماضي مثل قولك : ظننت زيدًا قام.

فـ"قام" فعل ماضٍ في موضع المفعول الثاني..."

- جعله الكلام المستقل معطوفًا على شيء لا يتصل به : من ذلك ما جاء في ص١٠٥، سطر ١٠ وهو في معرض حديثه عن جزم المضارع : «وحروف الجزاء وهي : أن، ومهما، وإنما، وحيثما، وكيفما، ومن، وما، وأني، وأي، والفعل الدائم، لا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ فلما أشبهه جعل الاستقبال علامات بحروف تخلصه للاستقبال وهي السين في قولك سوف يقوم، وسيقوم» انتهى.

فالمحقق هنا يجعل قوله : «والفعل الدائم..." داخلاً في الحديث عن حروف الجزاء. والصواب : «وحروف الجزاء وهي : إنْ، ومهما، وإذما، وحيثما، وكيفما، ومن، وما، وأنَّى، وأيّ.

والفعل الدائم لا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ فلما أشبهه جُعلَ للاستقبال علامات بحروف..."

ويلاحظ أنه أورد (أن) مع حروف الجزاء والصواب (إنْ) بكسر الهمزة وإسكان النون وذكر، (إنما) والصواب : (إذما) أي أنَّه حرَّف وصحَّف في بعض الكلمات.

ومثل ذلك ما قام به المحقق من إدراجه عنوانًا له استقلاله مع كلام سابق مما يؤدي إلى الإلباس؛ إذ جاء في ص١٠٦، سطر ٤ ما نصُّه :

«ورفع الجمع بالواو نحو قولك : الزيدون، ونون الاثنين مكسورة أبدًا ونون الجمع مفتوحة أبدًا، ويسقطان مع الإضافة تفسيره العله في كون الألف، علامة الرفع وهي من علامات النصب.

إن التثنية فرع من الجمع، والجمع الأول . . . » انتهى النص .

والصواب أن يقال : «ورفع الجمع بـ"الواو" نحو قولك : الزيدون . ونون الاثنين مكسورة أبدًا، ونون الجمع مفتوحة أبدًا، ويسقطان مع الإضافة .

تفسيره العلَّة في كون الألف علامة الرفع، وهي من علامَات النصب : إنَّ التثنية فرع من الجمع، والجمع الأوَّل . . . » .

فقوله : «تفسيره العلَّه . . . إلخ» عنوان، فكان الأولى ألاَّ يدرجه مع الكلام الذي يسبقه . ويظهر لي أنَّ قوله «تفسيره العلَّة» تحريف بالزيادة؛ لأنه لا يعرف مرجع الضمير؛ إذ الصواب «تفسير العلَّة» بطرح الضمير .

- تداخل بعض أسطر الرسالة في بعضها : جاء في ص٩١، سطر٦ ما نصُّه :

«من حرف من حروف المعاني ومعناها ابتداء الغاية . تقول خرجت من الدار إلى المسجد، فكان ابتداء خروجك [بمن وانتهاء، غايتك بإلى لأن المسجد هو آخر غاية قصدك، وهما يخفضان ما بعدهما من الأسماء] .

[هل : حرف معناه الاستفهام] [بمن وانتهاء غايتك بإلى لأنَّ المسجد هو آخر غاية قصدك وهما يخفضان ما بعدهما من الأسماء] .

[هل معناه الاستفهام] عن حقيقة خبر تقول : هل قام زيدٌ فإنما يستفهم عن خبر قيام زيد بهل» فهذا النص تحريف بالتكرار .

فما بين القوسين المعقوفين يعدُّ تكرارًا وتداخلاً ذلك أنه أورد عبارة «بمن وانتهاء غايتك بإلى لأن المسجد هو آخر غاية قصدك وهما يخفضان ما بعدهما من الأسماء» أوردها مرتين . وأورد عبارة «هل . . . معناه الاستفهام» مرتين كذلك .

٣ - إهمال ضبط النصوص :

ومع إهمال المحقق علامات الترقيم، وسوء استعماله لها، وسوء تنسيقه للفقرات نجده يهمل ضبط النصوص أيضًا، فمعظم سطور الكتاب يخلو من الضبط بالشكل .

وإذا كان للمحقق من عذر في تركه ضبط بعض الألفاظ فإنه لا يعذر أبدًا في إهماله ضبط الصيغ الصرفية؛ لأنَّ ضبطها بالشكل مهم جدًا، إذ كيف يتأتَّى للقارئ قراءة الصيغة قراءة صحيحة وهي خلوٌ من الضبط ناهيك بتداخل بعض الأوزان الصرفية؛ إذ لا يمكن التفريق بين وزن وآخر إلاَّ بمعرفة الحركات والسكنات، فكم التبس وزن بآخر، وكم تداخلت صيغة مع صيغة أخرى بسبب إهمال الضبط أو الخطأ فيه أو بسبب الضبط الجزئي للصيغة، لذا فإني هنا أكتفي بالتمثيل على إهماله ضبط الصيغ الصرفية؛ لأنه أمرٌ ملح تاركًا ما عداه لئلا أثقل على القارئ .

- جاء في ص٦٧، سطر٩ ما نصُّه :

«الذي على القياس من المقصور كلما كان على فعل يفعل والاسم منه أفعل، فمصدره منه فعل مقصور كقولك : عشى ، يعشى، عشى شديدًا، وعمى يعمى عمى شديدًا وكذلك إن كان الاسم منه على فعل فمصدره مقصور أيضًا نحو : ردى يردى ردى، وهوى يهوى هوى، وكرى يكرى كرى من النعاس . فإن كان الاسم منه فعلان فالمصدر مقصور نحو : صدى يصدى صدى وهو صديان، وطوى يطوى طوى وهو طيان» انتهى النص . فالمحقق هنا قد أهمل ضبط الصيغ، وغني عن البيان مالضبط الصيغ الصرفية بالشكل من أثر في السلامة اللغويَّة .

والصواب أن يقال :

«الذي على القياس من المقصور كلَّما كان على فَعِلَ - يَفْعَلُ والاسم منه أَفْعَلُ، فمصدره منه فَعَلٌ

مقصور كقولك : عَشِيَ، يَعْشَى عَشًا شديدًا، وعَمِيَ يَعْمَى عَمًى شديدًا، وكذلك إن كان الاسم منه على فَعَل فمصدره مقصور أيضًا نحو : رَدِيَ يَرْدَى رَدًى، وهَوِيَ يَهْوَى هَوًى، وكَرِيَ يَكْرَى كَرًى من النعاس .

فإن كان الاسم منه فَعْلانَ فالمصدرُ مقصورٌ نحو صَدِيَ يَصْدَى صَدًى وهو صَدْيانُ، وطَوِيَ يَطْوى طَوًى وهو طَيَّانُ» يؤكد هذا الضبط سيبويه ؛ إذ يقول في (هذا باب المقصور والممدود) :

«ومما تعلم أنَّه منقوص كل شيء كان مصدرًا لـ (فَعِلَ) يَفْعَلُ وكان الاسمُ على (أَفْعَل) ، لأنَّ ذلك في غير بنات الياء والواو إنما يجيء على مثال (فَعَل) وذلك قولك للأحْوَل : به حَوَلٌ وللأعور به عَوَرٌ . . . فهذا يدلّك على أنَّ الذي من بنات الياء والواو منقوص لأنه فَعَلٌ وذلك قولك للأعشى به عَشًى وللأعمى به عَمًى وللأقنى به قَنًى . . . ومما تعلم أنَّه منقوص (يعني مقصور) أن ترى الفعل فَعِلَ يَفْعَلُ والاسم منه فَعَلٌ فإذا كان الشيء كذلك عرفت أنَّ مصدره منقوص ؛ لأنه فَعَل يدلّك على ذلك نظائره من غير المعتل وذلك قولك فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا وهو فَرِقٌ . . . فمصدر ذا من بنات الياء والواو على مثال فَعَل وإذا كان فَعَلٌ فهو واو أوياءٌ وقعتْ بعد فتحة وذلك قولك هَوِيَ يَهْوَى هوًى وهو هَوٍ ورَدِيتَ تَرْدَى ردًى وهو رَدٍ وهو الرَّدَى وصَدِيتَ تَصْدَى صَدًى وهو صَدٍ وهو الصَّدَى وهو العطش . . . وكَرِيتَ تَكْرَى كَرًى وهو كَرٍ وهو الكرى . . . وإذا كان فَعِلَ يَفْعَلُ والاسم فَعْلانَ فهو أيضًا منقوص . . . وذلك قولك للعطشان عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشًا وهو عَطْشَان . . . فكذلك مصدر نظيرَ ذا من بنات الياء والواو . . . وذلك قولك طَوِيَ يَطْوَى طَوًى وصَدِيَ يَصْدَى صَدًى وهو صَدْيَان . . . » (٥) انتهى .

ومعروف أنَّ المصطلحات النحوية لم تتحرَّر زمن سيبويه أي لم تستقر على ما هي عليه الآن فهو - من خلال النص - يستخدم مصطلح «منقوص» للدلالة على «المقصور» .

- ومن إهماله ضبط الصيغ الصرفية ما ورد في ص٦٨، سطر ٤ إذ جاء ما نصُّه :

« . . فإذا نسبت إلى فعيلة أو فعيله حذفت منه الياء وهاء التأنيث فقلت في حنيفة حنفي، وجُذَيْمة جذمي، وربيعة ربعي، وجهينة جهني» انتهى .

والصواب : « . . . فَإذَا نَسَبْتَ إلى فَعيلَة أو فُعَيْلَة حذفت منه الياءَ وهاءَ التأنيث فقلتَ في حَنِيفَة حَنَفِيٌّ، وجَذِيمة جَذَمِيٌّ، وربيْعَة رَبَعِيٌّ، وجُهَيْنَة جُهَنِيٌّ» .

ويلاحظ في نصِّه السابق أنه أخطأ في ضبط (جَذيمة) وهي الكلمة الوحيدة التي ضبطها ؛ إذا ضبطها (جُذَيمة) بضمِّ الجيم وفتح الذال المعجمة والصواب (جَذيمة) بفتح الجيم وكسر الذال المعجمة ؛ قال سيبويه في (هذا باب ما حَذْفُ الياء والواو فيه القياس) : «وذلك قولك في رَبيعة رَبَعِيٌّ وفي حَنيفةَ حَنَفِيٌّ وفي جَذيمةَ جَذَمِيٌّ وفي جُهَيْنَةَ جُهَنِيٌّ . . . . . وذلك لأنَّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذفُ لازم لزمه حذفُ هذه الحروف ؛ إذ كان من كلامهم أن يُحذَفَ لأمر واحد فكلّما ازداد التغيير كان الحذف ألزم ؛ إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد . . . » (٦) .

- ومن النصوص التي أهمل المحقق ضبط الصيغ الصرفية فيها ما جاء في ص٤٢٤، السطر الأول وما بعده وهو :

«باب جمع ما كان على فعله أو فعلة، أما ما كان على فعلة أو فعله جنسًا مخلوقًا فالفرق بين واحده وجمعه حذف الهاء نحو تمرة وتمر، ودرة ودر . . . » انتهى .

فكيف يُتَخَيَّلُ أنَّ بابًا كهذا الباب يحرَّر بلا ضبط ؟ كالذي ورد، إنَّ الصواب أن يكون الباب بهذا الشكل :

« بابُ جمع ما كان على "فَعْلَة"، أو "فُعْلَة" أما ما كان على "فَعْلَة"، أو "فُعْلَة" جنسًا مخلوقًا فالفرق بين واحده، وجمعه حذف الهاء نحو تَمْرَة وتَمْر، ودُرَّة، ودُرّ . . . » .

وربما يظن أحدٌ أنَّ الخطأ في الحركات أمر محتمل، فنقول قد نتسامح في ضبط نصٍّ ما، أما الحركات هاهنا فهي المميِّزة لوزن عن آخر فشتَّان بين "فَعْل" و "فُعْل" أو "فُعْلَة" و "فَعْلَة" إذ الفارق بين الوزن ونظيره هو حركة واحدة أو سكون (٧) .

ثانيًا - أخطاء المحقق في التعليقات والشروح :

أعني بذلك أخطاء المحقق في الصياغة وهو يعلِّق أو يشرح فمن تلك الأخطاء ما يأتي :

- في ص٥٦ ، سطر٧ ورد ما نصُّه :

« . . . ومما يلفت النظر في ذلك تصغيره لـ "قدام ووراء" بـ "قُدَيْدِمَة ووريئة" كما صغر الأسماء المبهمة مثل تصغير هذا : هذيا، وتصغير ذاك : ذياك» انتهى .

والصواب : « . . . ومَمَّا يَلْفتُ النَّظَرَ في ذلك تصغيرُه لـ "قُدَّام ووَرَاء" بـ "قُدَيْدِيمَة ووُرَيْئَة" كما صَغَّر الأسماء المُبْهَمَةَ مثل تصغير "هذا" : "هذيّا" وتصغير ذَاكَ : "ذَيَّاك" » .

ومعروف أنَّ تصغير قُدَّام، ووراء هو قُدَيْدِيمَة، ووريْئَة وليس (قُدَيدمة) كما يزعم المحقق :

قال سيبويه : «خلف، فوق، تحت : مذكرات، تقول : تحيت ذاك، وخليفذاك، ودوين ذاك، ولو كُنَّ مؤنَّثات لدخلت فيهنَّ الهاء كما دخلت في قُدَيْدِيمة ووُرَيْئَة . . . » (٨) .

وتصغير هذا . هذَيَّا، وذَاك ذَيَّاك .

قال سيبويه في (باب تحقير الأسماء المبهمة) : «التحقير بضم أوائل الأسماء إلاَّ هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقَّر، وذلك قولك في هذا : هذَيَّا، وذاك : ذَيَّاكَ . . . » (٩) .

- جاء في ص٧٠ ، سطر ٢ ما نصُّه :

«لما استقرأ الباحث . . . »

والصواب : «استقرى» جاء في المعجم الوسيط : «استقرى الدُّمَلُ : صارت فيه المدَّةُ . و - فلانٌ : طلب القرى . . . و - الأشياءَ : تتبَّعها لمعرفة أحوالها وخواصِّها . . . » (١٠) .

- جاء في ص٧٤ ، سطر ٢٠ ما نصُّه :

« . . . وإنما يسلك في شرحه سلوك العارب للنصوص على قدر ما تستحق من تعليق» .

ولعلَّه يري «سلوك المعرب للنصوص . . . »

لأنَّ «العارب» لها دلالة أخرى جاء في المعجم الوسيط : «عَرِبَ - عَرَبًا : فَصُحَ بعد لكْنَة و - المعدَةُ : فسدت . . . ويقال : عَرِبَ فلانٌ : اتَّخَم . . . و - الماءُ : صَفَا . فهو عَرَبٌ، وعَرِبٌ . و - النَّهْرُ ونحوُه : كَثُرَ ماؤُه . فهو عارِبٌ» (١١) .

ولم يشر المعجم الوسيط لمعنى آخر لـ "عارب" سوى هذا المعنى وهو الكثير .

لذا فالصواب أن يقال : "المعرب" من «أعرب فلان : كان فصيحًا في العربية وإن لم يكن من العرب . و- الكلامَ بيَّنه . و - أتى به وفق قواعد النحو . و- طبق عليه قواعد النحو . و- بمراده : أفصح به ولم يوارب . و - عن حاجته : أبان . . . » (١٢) .

- جاء في التعليق رقم (٣) في ص١٩٢ في (باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعله به الآخر) المراد باب التنازع ما نصُّه : «وقد استدل الكوفيون ببيت امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلبَ قليلاً من المال

على اختيار أعمال الفعل الأول لأنه أسبق الفعلين» انتهى .

فالمحقق قد نصب "أطلب" وهو مجزوم بلم، كما

أنه نصب "قليلا" وهو فاعل لـ "كفاني" مع أن إعمال الأول يقتضي الرفع وهو الذي يناسب معنى بيت امرئ القيس . لذا فالضبط الصحيح للبيت هو :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

كما ورد في ديوانه (١٣) .

أضف إلى ذلك أنَّه أخطأ في ضبط المصدر «إعمال» إذ أثبته مفتوح الهمزة هكذا «أعمال» .

ثالثًا - اخطاء في قراءة النص وضبطه :

أخطاء المحقق في تحرير متن المخطوط كثيرة وأكتفي بالتمثيل لبعض هذه الأخطاء جاعلاً إيّاها في قسمين أخص بالقسم الأول نصوص المسائل النحوية وأخصّ بالقسم الثاني الشواهد الشعرية .

اولاً - نصوص المسائل النحوية :

ظهرت عند المحقق أخطاء في أثناء قراءته للنص المخطوط منها ما يأتي :

- جـــاء في ص١٧٠ ، سطر٢ في "باب اسم الفاعل" ما نصُّه :

«اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافًا إلى ما بعده . . . نقول : هذا ضاربٌ زيدٍ أمس ، وهذا شاتمٌ أخيك أمس . » انتهى .

والصواب : أن يحذف التنوين من الوصف عند إضافته لا أن ينوِّنه ؛ قال سيبويه في «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في "يفعل" كان منونًا نكرة ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا فمعناه وعمله هذا يضربُ زيدًا غدًا . . . واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغيَّر من المعنى شيء وينجرُّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجرّ ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين فجرى مجرى غلام عبدالله في اللفظ . . . . فإذا أخْبَرَ أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتَّة . . . »(١٤) .

- جـاء في «باب اسم الفـاعل» ص١٧٠ ، السطر الأخير ما نصُّه :

«فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسمًا جاز فيه النصب والخفض ، الخفض على العطف ، والنصب بإضمار فعل كقولك : هذا ضاربُ زيد وعمرو . . . ونقول : هذا ضاربُ زيد وعمرًا فيكونَ عمرًا نصب بفعل مضمر كأنه قال ويَضربُ عمرًا ، وضرب عمرًا ، قال الله تعالى : ﴿وجعلَ الليل سكنًاوالشمسَ والقمَرَ حُسْبانًا﴾» (١٥) انتهى .

فالمحقق هنا يثبت هذه الآية المبدوءة بالفعل (جَعَلَ) في حين أنَّ المؤلف يريد اسم الفاعل "جاعل" في قراءة "وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا" ذلك أنَّ الحديث عن عطف الاسم على الاسم المخفوض باسم الفاعل . فأين اسم الفاعل في الآية التي أوردها المحقق؟ كان على المحقق أن يورد القراءة الأخرى وهي «وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا» ؛ لأنها هي المرادة هنا وفاقًا لحديث المؤلّف .

قال ابن جرير الطبري في أثناء تفسيره للآية السابقة : «وأما قوله (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) فإنَّ القرَّاء اختلفت في قراءته فقرأ ذلك عامة قرَّاء الحجاز والمدينة وبعض البصريين (وجاعلُ الليل) بالألف . على لفظ الاسم ورفعه عطفًا على (فالق) وخفض الليل بإضافة جاعل إليه ، ونصب الشمس والقمر عطفًا على موضع الليل ؛ لأنَّ الليل وإن كان مخفوضًا في اللفظ فإنه في موضع النصب ، لأنه مفعول جاعل ، وحَسُنَ عطف ذلك على معنى الليل لا على لفظه ، لدخول قوله (سكنًا) بينه وبين الليل . . . . . وقرأ ذلك عامَّة قرَّاء الكوفيين (وجَعَلَ الليلَ سَكَنًا والشَّمْسَ) على (فَعَلَ) بمعنى الفعل الماضي ونصب الليل . والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال : إنهما قراءتان مستفيضتان في

قراءة الأمصار، متَّفقتا المعنى غير مختلفتيه فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب في الإعراب والمعنى» (١٦) .

- جـــاء في «باب النداء» وذلك في ص٢٣٣، سطر٣ ما نصُّه :

«وإذا أقبلت على رجل بعينه قلت : يارجلُ أقبلْ . تقديره يا أيُّها الرجلَ أقبل لأنك تريده بعينه» انتهى . ووجـه الخطأ بناء «أيّ» على الفـتح ونصب (الرجل) بعدها وصواب العبارة هو :

«وإذا أقبلت على رجل بعينه قلت : يارجلُ أقبلْ . تقديره يا أيُّها الرجلُ أقبلْ، لأنَّك تريده بعينه» ورفع (الرجل) بعد (يا أيها) واجب؛ لأنَّه نعت لـ (أيّ) قال أبو القاسم الزجَّاجيّ في معرض حديثه عن (باب النداء) : «واعلم أنّه لا ينادى اسمٌ فيه الألف واللام إلا بـ "أيّ" ، كقولك : "يا أيُّها الرجلُ" . . . فـ "أيُّ" : اسم مفرد منادى، و"ها" : صلةٌ لـ "أيّ" ، و"الرجل" : نعت لـ "أيّ" في قـولك : "يا أيُّهـا الرجُلُ" . وهو نعت لا يُستَغْنى عنه، ولا يجوز فيه إلاَّ الرفع» (١٧) .

- جاء في "باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء" ، وذلك في معرض الحديث عن لغات المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم - في ص٢٤٤، سطر ٧ ما نصُّه : «وللعرب فيه (أي في المنادى المضاف إلى مضاف للياء) ثلاث لغات . . . والثانية يا ابنَ أمَ ويا ابنَ عمَ فتكسر وتحذف الياء استخفافًا» انتهى .

والسؤال أين كسر الياء وحذفها، استخفافًا في ضبطه للغة الثانية ؟

إن الصـــواب هو : يابْنَ أمٍّ، ويا بْنَ عَـمٍّ؛ قـــال سيبويه : «هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافًا إليك وتثبت فيه الياء؛ لأنه غير منادًى وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء وذلك قولك : يا بن أخي . . وقالوا : يا بن أُمَّ ويا بن عَمَّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا بن أبي . . . وقد قالوا أيضًا : يا بنَ أُمٍّ ويا بنَ عَمٍّ كأنهم جعلوا الأوّل والآخر اسمًا ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحَدَ عَشَرَ أقبلوا وإن شئت قلت حذفوا الياءَ لكثرة هذا في كلامهم» (١٨) .

- جاء في «باب الصلات» ص٤١٥، سطر٣ ما نصُّه :

«وتقول فيه (أي في الاسم الموصول "الذي") إذا وصلته بالجزاء الذي أن تأته يأتك زيد والذي أن تكرمه يكرمك عمرو وكذلك ما أشبهه» انتهى .

والصـــواب أن يقـــال « . . . الذي إن تـأته يأتـك زيد، والذي إن تكرمه يكرمك عمرو، وكذلك ما أشبهه "أي بكسر همزة (إنْ) بعد (الذي)؛ قال سيبويه في "هذا باب الجزاء إذا أدخلتَ فيه ألف الاستفهام" . . . كما يكون صلةً للذي إذا قلت : الذي إن تأته يأتك زيدٌ فـهـذا كلُّه وصل فإن قـال الذي إن تأتـه يأتيك زيدٌ وأجعلُ يأتيك صلة الذي لم يجد بُدّآ من أن يقول : أنا إن تأتني آتيك . . . » (١٩) .

ونجد المحقق يقطع ما حقّه الوصل، ويصل ما حقه القطع (٢٠) . ويكسر همزة (إنَّ)وهي واجبة الفتح (٢١) ويفتحها وهي واجبه الكسر (٢٢) .

وقد تتبَّعت ذلك، ثم قرَّرت أن أعرض عن ذكـره لئـلا أثقل على القـارئ . واللبس في هذه الأمور مما يكثر في الكتب الحديثة عامّة . ناهيك بكتب النحو والصرف واللغة التي ينبغي أن تكون أنموذجًا يحتذى في التحرير .

ثانيًا - الشواهد الشعرية :

أخفق المحقق في ضبط بعض الشواهد الشعريَّة ويطول بي المقام لو استعرضتها جميعًا لذا فإني أكتفي بالتمثيل لهذه الأخطاء كما يأتي :

- ورد في «باب اسم الفاعل» وبخاصة عند حديثه عن الإضافة غير المحضه لاسم الفاعل في ص١٧٥، السطر الأول ما نصُّه : «قال جرير فادخل رب على غابطنا :

يَارَبَ غابِطنا لو كانَ يطلُبُكُمْ
لاقى مُبَاعَدَةً منكم وحِرمانًا» انتهى .

وصواب ضبط الشاهد هو :

يارُبَّ غابِطِنَا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ
لاقَى مُبَاعَدَةً منكُم وحرمَانًا (٢٣)

أي أنَّ صواب الضبط «رُبَّ» بدلاً من «رَبَ» ، و«يَطْلُبُكُم» بدلاً من «يطلُبكُم» خلافًا للمحقق .

- جاء في «باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز» ص١٩٩ ، سطر١٦ هذا البيت مضبوطًا هكذا :

جزى ربُّهُ عني عَدِيَّ بنَ حاتمٍ
جزاءُ الكلابِ العاويات وقَدْ فَعَلْ

فالمحقق يرفع كلمة (جزاءُ) وهي مفعول مطلق، ويضم آخر "فعل" وهو فعل ماض مبنٍ سَكَنَ آخره لأجل الوقف؛ والصواب هو :

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بن حاتمٍ
جَزَاءَ الكلابِ العَاوِيات وَقَدْ فَعَلْ (٢٤)

والشاهد فيه عودة الضمير في «ربَّه» على ما بعده وهو «عديّ» وهو شاذ، ومرتبط بالضرورة الشعرية .

- في «باب النداء» وفي أثناء الكلام عن تنوين المنادى العلم في ضرورة الشعر في ص٢٣٦ ، السطر الأول ورد هذا البيت مضبوطًا هكذا :

سلام اللّهِ يامَطَرَ عليها
وليسَ عَليكَ يا مَطرُ السلامُ

فالمحقق ضبط آخر كلمة (مطر) الأولى بالفتحة هكذا (يا مَطَرَ) وهو خطأ وصواب الضبط هو رفع (مطر) الأولى مع التنوين هكذا :

سَلامُ اللّهِ يامَطَرٌ عليها
ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السلامُ (٢٥)

والشاهد فيه تنوين المنادى العلم في ضرورة الشعر وهو قوله : «يامَطَرٌ» وتنوينه وتركه على لفظه مرفوعًا هو مذهب الخليل أمَّا عيسى بن عمر فينصبه منونًا (يامطرًا) يشبِّهه بقولهم : يارجلاً يجعله إذا نوَّن وطال كالنكرة .

قال سيبويه معلِّقًا على البيت السابق :

«فإنما لحقه التنوين (أي يا مطرٌ) كما لحق ما لا ينصرف ؛ لأنَّه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة؛ لأنَّ التنوين لازم للنكرة على كلّ حال والنصبَ وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً . . . وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرًا يشبهه بقوله يا رجلاً يجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة ولم نسمع عربياً يقوله وله وجهٌ من القياس إذا نُوِّن وطال كالنكرة» (٢٦) .

- جاء في «باب إضافة المنادى إلى المتكلم» عند الحديث عن اللغة الرابعة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم وهي «يا غلاما أقبل» ص٢٤٢ ، سطر ١٤ هذا الشاهد مضبوطا هكذا :

يا ابنةَ عَمَاه لا تَلومي واهجَعي

بإثبات "هاء الوقف" في "عَمَّاه" وهو غير صحيح ؛ إذ الصواب :

يا بَنَةَ عَمَّا لا تَلُومي واهْجَعي (٢٧)

ولو تنبَّه المحقِّق لإعراب البيت لما زاد "هاء الوقف" إذ جاء في ص٢٤٢ ، سطر ١٦ ما نصُّه : «فأبدل من كسرة الميم فتحة (يعني في يا بنة عَمِّي) فانقلبت الياء لسكونها وانفتاح ما قبلها ألفًا» .

والشاهد فيه إبدال الألف من الياء في قوله : "يا بنة عَمَّا" كراهة اجتماع الكسرة والياء مع كثرة الاستعمال .

ويلاحظ أنَّ المحقِّق أثبت ألف "ابنة" بعد "ياء" النداء والصواب حذف همزة الوصل في كلمة "ابن" ، و"ابنه" بعد "ياء" النداء (٢٨) .

- ورد في «باب مارَخَّمَت الشعراء في النداء اضطراراً» ص٢٥٧ ، سطر ٣ هذا البيت مضبوطًا هكذا :

ألا أضحتْ حبالُكُمُ رِمامًا
وأضْحَتْ منكَ شاسعةً أمامًا

والخطأ في قوله : "أمامًا" ؛ إذ الصواب "أُمَامَا" - بغير تنوين - ترخيم "أُمَامَة" فصواب الضبط هكذا :

أَلا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا (٢٩)

وأخطاؤه في ضبط الشواهد الشعرية كثيرة (٣٠).

وهنالك بعد الأخطاء الإملائية (٣١)، كما أنَّ هنالك أخطاءً مطبعيَّة كثيرة جداً تُعْزَى إلى المطبعة، وقد رصدتها ثم قرَّرت أن أضرب الذكر عنها صفحًا لئلا أثقل على القارئ .

ومهما يكن فإنَّ وزر هذه الأخطاء يقع على المحقق؛ لأنَّه هو المعنيّ بإخراج هذا الكتاب إخراجًا صحيحًا فالطابع ليس عليه لوم .

من كلِّ ذلك يتبيّن كيف تَحوَّل هذا الكتاب إلى نسخة رديئة لا يصحُّ الاعتماد عليها، لكثرة الخطأ والتشويه فعمل المحقق أوصلنا إلى ثلاث نتائج :

الأولى : أنَّ خبرة المحقِّق في التحقيق أقلُّ مما يقتضيه مثل هذا الكتاب وهو «شرح جمل الزجاجي» .

الثانية : أن معرفته بالمادة العلميَّة التي يحقِّق لا تسعفه للتصدِّي لمثل هذا الكتاب .

الثالثة : ضعف المحقق في اللغة عامة، والنحو خاصة ويظهر ذلك جليّاً من خلال تعامله مع الشواهد النحوية الشعرية .

لذلك كلِّه أرى أنَّ هذا الكتاب بحاجة إلى من يعيد تحقيقه وتوثيقه متبعًا المنهج العلمي في التحقيق ليظهره في ثوب قشيب يليق بمكانته، وليضيف شيئًا إلى المكتبة النحوية .

ختامًا أسأل الله التوفيق والهداية، وأستغفره من كلِّ زلل .

الهوامش والتعليقات

١ - علي فودة نيل، «شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى ابن هشام الأنصاري» (مستلة من **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج٣٢، ج٢، (١٤٠٨هـ - ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م) الغلاف .

٢ - علي فودة نيل، «شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى ابن هشام الأنصاري، ص٣٦٠ .

٣- علي فودة نيل، «شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى ابن هشام الأنصاري» ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ . ومما هو جدير بالإشارة إليه أنَّ علي فودة - يرحمه الله - قد عُني بابن هشام، وآثاره، ومذهبه النحوي من خلال رسالته للدكتوراه وهي : «**ابن هشام الأنصاري : آثاره ومذهبه النحوي**» وقد قام بنشرها، وتولَّت نشرها عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .

٤ - انظر أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، **شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى ابن هشام** (موضوع هذه الدراسة) تحقيق علي محسن عيسى مال الله، (بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) انظر على سبيل المثال، ص٧، ٤٢، ٥٣ سطر ١٦ وما بعده، ٩٢، ١٢٦، وأكثر سطور الكتاب يخلو من علامات الترقيم ونجده حين يُلزمُ نفسه بها يقتصر على الفاصلة والنقطة، ومع ذلك يسيء استعمالهما في أحايين كثيرة .

٥ - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر، **الكتاب**، ط١ (القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية "بولاق" ، ج٢، ص ١٦١ - ١٦٢ .

٦ - سيبويه، الكتاب، (بولاق)، ج٢، ص٧٠ - ٧١ .

٧ - جاء إهماله للضبط مع أهميته في مواضع كثيرة منها «باب ما لم يسمّ فاعله» ص١٦٤، سطر٣، ٧، و«باب التصغير» ص٣٢٦، سطر١، ص٣٢٧ و«باب الجمع المكسَّر» ص٤١٨، سطر٢، ص٤٢٠، سطر٨ .

٨ - سيبويه، الكتاب، (بولاق)، ج٢، ص ٣٥ .

٩ - سيبويه، الكتاب، (بولاق)، ج٢، ص ١٣٩ .

١٠ - مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مراجعة عبدالوهاب السيد عوض الله، ومحمد عبدالعزيز القلماوي، (مصر، دار عمران، مطابع الأوفست، ط٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ج٢، ص٧٦٠ (استقرى) العمود الأول، سطر٢٩ .

١١ - مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ج٢، ص٦١٢، (عرب)، العمود الأوسط، سطر ٥ .

١٢ - مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ج٢، ص٦١٢، (عرب)، العمود الأوسط، سطر ١٥ .

١٣ - انظر، امرؤ القيس، **ديوانه**، تحقيق حسن السندوبي، (بيروت، المكتبة الثقافية، ط٧، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م) ص١٧٦ من قصيدته التي يقول في مطلعها :

ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ البالي
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي

انظر ديوانه، قافية اللام، القصيدة رقم (٥٤) ص١٥٨ .

١٤ - سيبويه، الكتاب، (بولاق) ج١، ص٨٢ - ٨٣ .

١٥ - سورة ٦ (الأنعام)، آية ٩٦ .

١٦ - ابن جرير الطبري، **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م)، مج٥، ج٧، ص٢٨٣ - ٢٨٤ .

١٧ - أبو القاسم الزجاجي، **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م)، ص١٥٠ .

١٨ - سيبويه، الكتاب، (بولاق)، ج١، ص٣١٨ .

١٩ - سيبويه، الكتاب، (بولاق)، ج١، ص٤٤٤ .

٢٠ - قطع ما حقُّه الوصل أمر فاشٍ في الكتاب (موضوع الدراسة)، انظر: ص ٦٨، سطر١٨، ص٨٨، سطر٢، ص٩٠، سطر١٣ .

والأمر نفسه في وصل ما حقه القطع انظر : ص٥٦، سطر٤، ص٥٧، سطر١٦، ص٧٣، سطر٨، ص٧٤، سطر٢، ١١ .

٢١ - انظر ص١٠٦، سطر ١٢ من الكتاب موضوع الدراسة .

٢٢ - انظر ص٢٩٥، سطر١٠ من الكتاب موضوع الدراسة .

٢٣ - البيت لجرير - انظر **شرح ديوان جرير** - شرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، (بيروت، دار مكتبة الحياة، «بلا تاريخ»)، ص٥٩٥ وانظر في الشاهد : سيبويه، الكتاب (بولاق)، ج١، ص٢١٢ . وفيه (يَعْرِفُكُمْ) مكان «يَطْلُبُكُمْ» .

٢٤ - اختلف في قائل هذا البيت، فقيل للنابغة الذبياني، انظر ديوانه، صنعة ابن السكِّيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، (بيروت، ١٩٦٨م)، ص٢١٤ . وقيل : لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، (بغداد مكتبة النهضة، ١٩٦٤م)، ص١٢٤ . والبيت في شرح التصريح للنابغة أو أبي الأسود الدؤلي أو عبدالله بن همارق، انظر الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح، ط٢ (القاهرة :

المطبعة الأزهرية، ١٣٢٥هـ)، ج١، ص٢٨٣ وهو بلا نسبة في ابن عقيل: انظر بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١٣ (القاهرة: بلا تاريخ)، ج١، ص٤٢١.
والزجاجي، الجمل في النحو، ص١١٩. وينسب لابن كيسان القول بأنَّ "البيت مولَّد مصنوع" ينظر: حنَّا جميل حدَّاد، **معجم شواهد النحو الشعرية**، ط١ (الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، الشاهد رقم [٢٤٠٩]، ص٥٨٩.

٢٥- الشاهد للأحوص الأنصاري في ديوانه، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، (القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والترجمة، ١٩٧٠م)، ص١٨٩. وانظر في الشاهد: سيبويه، **الكتاب** (بولاق) ج١، ص٣١٣، وأبو العباس المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، (القاهرة، دار التحرير للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ)، ج٤، ص٤١٤، ٤٢٤.

٢٦- سيبويه، **الكتاب** (بولاق)، ج١، ص٣١٣.

٢٧- الشاهد لأبي النجم العجلي. وهو من شواهد سيبويه انظر سيبويه، **الكتاب** (بولاق)، ج١، ص٣١٨، والشاهد في الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص١٦٠.
وهو بلا نسبة في المبرّد، **المقتضب**، ج٤، ص٢٥٢.

٢٨- انظر ابن درستويه، كتاب **الكتّاب**، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلي، ط٦، (الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، ص٧١.

٢٩- البيت لجرير، انظر شرح ديوانه، ص٥٠٢، وانظر في الشاهد: سيبويه، **الكتاب** (بولاق)، ج١، ص٣٤٣.
والشاهد بلا نسبة في الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص١٧٤، وأبو البركات كمال الدين الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجت البيطار، (د.ت)، (د.ن)، ص٢٤٠.
والشاهد فيه ترخيم "أمَامَه" وهي غير مناداة للضرورة الشعرية.

٣٠- وقع المحقق في أخطاء كثيرة وهو يضبط بعض الشواهد الشعرية في الكتاب انظر على سبيل المثال: ص٢٣٤، سطر١١، ص٢٤٣، سطر٨، ص٢٥٧، سطر١٠، ص٢٦٢، سطر١، ص٢٦٣، سطر١٢ وغيرها.

٣١- من الأخطاء الإملائية قوله في ص٦٨، سطر١٣:
«بما الصقت الباء في قوله "بسم الله"؟» والصواب أن يقال: "بمَ" أي بطرح ألف "ما" الاستفهامية؛ لأنه دخل عليها حرف جر. ومنها: حذفه "واو" عمرو في حال استعماله مرفوعًا أو مخفوضًا. انظر ص١١٥، سطر٧.
وإثباته "واو" عمرو مع أنَّ الكلمة منصوبة، انظر ص١١٥، سطر١٢, ١٥، ص١١٧، سطر٢، ٥.
وإثباته "واو" عمرو وهو منصوب فيه نظر؛ قال السيد الهاشمي: «وتزاد (أي الواو) في الطرف في اسم (عمرو) بشرط أن يكون علمًا لم يضف لضمير، ولم يقع في قافية، ولم يصغَّر، ولا محلًّى بأل، ولا منسوبًا، ولا منصوبًا منونًا».
السيد أحمد الهاشمي، **المفرد العلم في رسم القلم**، ط٢٢ (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، بلا تاريخ)، ص١٥٨.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الأحوص، عبدالله بن محمد الأنصاري، (ت١٠٥هـ): **ديوانه**، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال٠- القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والترجمة، ١٩٧٠م .
- الأزهري، زيد الدين خالد بن عبدالله ابن أبي بكر (ت ٩٠٥هـ): **شرح التصريح** ٠- ط٢٠- القاهرة: المطبعة الأزهريَّة، ١٣٢٥هـ .
- أبو الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو (ت ٦٩هـ) : **ديوانه**، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ٠- بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٤م .
- امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت نحو ٨٠ ق .هـ): **ديوانه**، تحقيق حسن السندوبي ٠- ط٧ ٠- بيروت : المكتبة الثقافية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ): **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، (د. ت)، (د. ن) .
- جرير بن عطية اليربوعي (ت١١٠هـ): **ديوانه**، شرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي ٠- بيروت: دار مكتبة الحياة، (د. ت).
- حدَّاد، حنَّا جميل: **معجم شواهد النحو الشعرية** ٠- ط١٠- الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- ابن درستويه، عبدالله بن جعفر (ت ٣٤٧هـ) : كتاب **الكتّاب**، تحقيق إبراهيم السامرّائي وعبدالحسين الفتلي ٠- ط٦٠- الكويت : دار الكتب الثقافية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- الزجَّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن ابن إسحاق (ت ٣٣٧هـ) : **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد ٠- ط١٠- بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.
- **شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى ابن هشام**، تحقيق علي محسن عيسى مال الله ٠- بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ): **الكتاب** ٠- ط١٠- القاهرة : المطبعة الكبرى الأميريَّة (بولاق)، ١٣١٦هـ .
- الطبري، أبوجعفر محمد بن جرير ابن يزيد (ت ٣١٠هـ) : **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ٠- بيروت : دار الفكر، ١٩٨٨م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن المصري (ت ٧٦٩هـ) : **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٠- ط١٣٠- القاهرة، (بلا تاريخ) .
- فودة، علي : شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى ابن هشام الأنصاري، مستلة من **مجلّة معهد المخطوطات العربية**، المجلّد الثاني والثلاثون، الجزء الثاني، ١٤٠٨هـ - ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .
- **ابن هشام الأنصاري : آثاره ومذهبه النحوي**، الرياض، عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) : **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ٠- القاهرة : دار التحرير للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ .
- مجمع اللغة العربية : **المعجم الوسيط**، مراجعة عبدالوهاب السيد عوض الله، ومحمد عبدالعزيز القلماوي ٠- ط٣ ٠- مصر : دار عمران، مطابع الأوفست، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- النابغة الذبياني زياد بن معاوية (ت نحو ١٨ق .هـ) : **ديوانه، صنعة ابن السكيت**، تحقيق شكري فيصل ٠- بيروت : ١٩٦٨م .
- الهاشمي، السيِّد أحمد : **المفرد العلم في رسم القلم** ٠- ط٢٢ ٠- مصر : المكتبة التجارية الكبرى، (د. ت) .